ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

إستراتيجيات الأمن الغذائي في إطار التكامل الإقتصادي المغاربي

– بين الواقع والأفاق –

بن خزناجي أمينة – أستاذ محاضر "أ"–

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج – الجزائر– عضو بمخبر LEZINRU

الإيميل: benkheznadjia@gmail.com

ملخص

يعد الأمن الغذائي من أكثر التحديات التي تسعى دول المغرب العربي إلى تحقيقها، رغم الإمكانيات المتوافرة لديها و الكفيلة بتحقيقه، ورغم بذلها للعديد من الجهود التي ترجمت بجملة من الإصلاحات والسياسات والمشاريع، إلا أنها لم تستطع تحقيق مسعاها.

لذا أصبح من الضروري المواجهة الجماعية لهذه المعضلة وذلك بتنسيق الجهود والسياسات الاقتصادية في إطار تكاملي، من خلال تبني إستراتيجية مشتركة للأمن الغذائي تحت لواء التكامل فيما بينها وإتباع نهج مشترك لمواجهة المنافسة الدولية، وخاصة مع توافر مقومات التكامل التي تساعدها في مواجهة هذا التحدي، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذه الدراسة وذلك بعرض استراتيجيات الأمن الغذائي المشتركة المتفق عليها ، مدى تحقيقها و إستشراف الوضع الغذائي في هذه الدول في حال تحقيق هذه الاستراتيجيات.

الكلمات المفتاحية :الإستراتيجيات، الأمن الغذائي ، التكامل الاقتصادي المغاربي، دول المغرب العربي.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

تمهيد:

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية توضيح مدى قدرة الدول المغاربية لتحقيق أمنها الغذائي من خلال تبنيها إستراتيجية مشتركة تحت لواء التكامل الاقتصادي المغاربي، خاصة في ظل التحديات التي تواجهه هذه البلدان لتحقيقه، وما زاد من صعوبة التحدي التعقيدات العميقة التي تميز البيئة الدولية والتي أدت إلى اتساع الفجوة بين العرض والطلب، من جهة، وبين الصادرات والواردات، من جهة أخرى.

لذا سنستعرض مدى قدرة هذه الدول على تحقيق أمنها الغذائي في إطار التكامل الاقتصادي فيما بينها من خلال وضع السيناريوهات للمراحل المختلفة للتكامل الاقتصادي وفق الإستراتيجية المتفق عليها وتأثيرها على الأمن الغذائي بتلك الدول، وذلك بعرض ماهية الأمن الغذائي في الأول ، ثم التكامل الاقتصادي المغاربي، لنستعرض الاستراتيجيات المغاربية المشتركة للأمن الغذائي ثالثا، ثم نتائج هذه الإستراتيجية على التجارة الزراعية البينية، لنحاول خامسا استشراف أفاق الأمن الغذائي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي.

1- ماهية الأمن الغذائي : سنحاول من خلال ما يلي عرض ماهية الأمن الغذائي:

1-1 مفهوم الأمن الغذائي: يرمز مصطلح الأمن إلى الحماية من خطر الجريمة والجوع والمرض والبطالة والتلوث، وانتهاكات حقوق الإنسان بصورة عامة، وبالتالي يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم متعددة الجوانب (*multi-dimensional concepts*)، ويتكون من عدة حلقات مترابطة ومتداخلة، مثل الأمن الغذائي، الأمن المائي، الأمن البيئي، الأمن الاجتماعي، الأمن الاقتصادي، الأمن الثقافي، الأمن الوطني، ...الخ؛ وإذا لم تؤمن أي من هذه الحلقات أمكن من خلالها اختراق أمن المجتمع والإضرار بمصالحه.

بالرغم من أن مفهوم الأمن وتعريفه مرتبط بدرجة كبيرة بثقافة وقيم المجتمع (*culture based concept*) وبالتالي فهو يتغير من مجتمع لآخر، إلاّ أن هنالك شبه إجماع بأن الأمن الغذائي يعتبر من أهم هذه الحلقات، إن لم يكن أهمها، في كل المجتمعات ومرتبط ارتباطا وثيقًا بمعظمها[1].

يعرف الأمن الغذائي لغةً بأنه: "الحالة التي تكون فيها الدولة أو مجموعة من الدول قادرة على توفير القدر الكافي من الغذاء لكل شخص"[2].

كما تعرفه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "FAO" بأنه "الحالة التي يتمتع جميع أفراد المجتمع فيها وفي الأوقات كافة، بإمكانية الحصول على الغذاء المناسب لتلبية حاجاتهم التغذوية، من أجل مواجهة الحياة النشطة صحيا. وتعد الحالات التي لا تتسم بالأمن الغذائي ظاهرة معقدة ترتبط بالعديد من العوامل، في مقدمتها البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فضلا عن مدى ندرة الموارد والأداء الإقتصادي لإنتاج الغذاء وتجارته الخارجية"[3].

---

[1] صديق الطيب منير، **المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي**، الندوة العلمية "قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض- السعودية، مركز الدراسات والبحوث، السعودية، يومي 26 و2008/11/27، ص8.

[2] *English Dictionary*, ***Definition of food security****, noun from the Cambridge Business, Cambridge University Press, England, 2006 .*

[3] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، **حالة الأغذية والزراعة 2005: التجارة الزراعية والفقر هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء؟**، روما، إيطاليا، 2005، ص 81-82.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

من التعاريف السابقة تتضح لنا أهمية عنصر الزمن بالنسبة للأمن الغذائي، أي ضرورة توفير الغذاء في كافة الأوقات، وكذلك كمية ونوعية الغذاء المطلوبين لتحقيقه، وبالتالي لتحقيق الأمن الغذائي يجب توفير الغذاء الصحيح وبشكل مستمر، كما بين لنا التعريف الذي قدمته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أهم العوامل التي من شأنها التأثير على الأمن الغذائي، مثل ضرورة توافق سعر الغذاء مع الإمكانيات المتاحة للسكان.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن مفهوم الأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاثة مرتكزات [4]:

- وفرة السلع الغذائية بكمية ونوعية جيدة ؛
- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم ؛
- أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.

بالتالي يمكن القول أن الأمن الغذائي هو "ضمان الحد الأدنى من الغذاء الصحي، والسالم والكاف لجميع أفراد المجتمع لمزاولة نشاطهم؛ بشكل مستمر ومنتظم، وبما يتوافق وإمكانياتهم سواء عن طريق الإنتاج المحلي، أو الاستيراد اعتمادا على الموارد الذاتية".

2-1 أبعاد الأمن الغذائي: حسب لجنة الأمن الغذائي CFS التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO ، والتي اعتبرت أن الأمن الغذائي " يتحقق عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة "[5]، يمكن القول أنها لخصت أبعاد الأمن الغذائي في أربعة أبعاد[6]:

أ. **توافر الغذاء:** التوافر المادي الملموس للغذاء، حيث يتعلق توافر الغذاء بجانب العرض في مجال الأمن الغذائي، وتحدده مستويات إنتاج الأغذية و المخزونات والتجارة الصافية.

ب. **إمكانية الحصول على الغذاء:** الحصول الاقتصادي والمادي على الغذاء، يتحدد الحصول الاقتصادي من خلال الدخل القابل للتصرف وأسعار الأغذية وتوفر الدعم الاجتماعي والقدرة على بلوغه، أما الحصول المادي فيحدده التوافر وجودة البنية التحتية والمنشآت الأخرى التي تسير عمل الأسواق، في الكثير من الدول النامية تؤدي المداخيل التي تجنى في مجالات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وزراعة الأحياء المائية، دوراً أساسياً في تحديد نواتج الأمن الغذائي.

ج. **الاستفادة من الغذاء:** كيفية استخدام الجسم للمغذيات المنوعة التي ينطوي عليها الغذاء، يحقق الأفراد كما كافياً من الطاقة والمتناول من المغذيات من خلال العناية الجيدة وممارسات التغذية وإعداد الأطعمة وتنوع النظم الغذائية وتوزيع الغذاء داخل الأسرة، وبالاقتران مع الاستخدام البيولوجي للغذاء المستهلك، تحدد الطاقة والمتناول من المغذيات الحالة التغذوية للأفراد.

د. **استقرار الإمدادات من الغذاء:** استقرار الأبعاد الثلاثة الأخرى عبر الوقت، حتى وإن كان متناول الأفراد من الغذاء كافياً اليوم، سوف يعتبرون عديمي الأمن الغذائي في حال كان حصولهم على الغذاء غير كاف بشكل متكرر، الأمر الذي قد يؤدي إلى تدهور حالتهم التغذوية، كما أن الظروف المناخية الصعبة أو عدم الاستقرار السياسي أو العوامل الاقتصادية (كالبطالة وارتفاع أسعار التغذية)، قد تؤثر في حالة الأمن الغذائي للأفراد.

---

[4] بن خزناجي أمينة ، 2013، **دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي**، مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، ص 4.

[5] لجنة الأمن الغذائي العالمي، الإطار الاستراتيجي العالمي، النسخة الخامسة، 2016، ص 7.

[6] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، حالة أسواق السلع الزراعية التجارة والأمن الغذائي: تحقيق توازن أفضل بين الأولويات الوطنية والصالح العام 2015-2016، روما، ايطاليا، 2015، ص19.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

1-3- مؤشرات الأمن الغذائي: هنالك عدة مؤشرات ومعايير تستخدم لمعرفة وتحديد مستوى الأمن الغذائي في المجتمع والتي تطورت تبعا لتطور مفهوم الأمن الغذائي، و تتمثل أهم هذه المؤشرات فيما يلي[7] :

- نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستراتيجية (ذات النمط الغذائي الاستهلاكي السائد في المجتمع) ؛
- نسبة قيمة الإنتاج الزراعي إلى الناتج الزراعي المستورد ؛
- نسبة قيمة صادرات الإنتاج الغذائي إلى وارداته ؛
- نسبة قيمة واردات السلع الغذائية بالنسبة لإجمالي الواردات؛
- نسبة الإنفاق على الغذاء إلى إجمالي الدخل القومي ؛
- التقلبات السنوية في الإنتاج الزراعي ؛
- نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي ؛
- متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي ؛
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة صافي الواردات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي ؛
- نسبة المخزون الغذائي إلى الاستهلاك السنوي.

2-التكامل الاقتصادي المغاربي: فضلا عن العوامل المذهبية العقائدية والوجدان المشترك التي تجمع بين سكان المنطقة المغاربية والتي تعد قاعدة هامة ستساعد على تحقيق التقارب والتعاون، فإن هناك مقومات أخرى لنجاح التكامل الاقتصادي أهمها التنوع والتباين في حجم الثروات المتاحة، التباين في حجم الطاقات البشرية المتاحة، اختلاف الإمكانيات المالية المتوفرة من قطر إلى آخر، اتساع نطاق السوق وما يترتب عليها من وفرات خارجية وداخلية، وسنحاول من خلال ما يلي معرفة ماهية التكامل الاقتصادي المغاربي .

2-1 مفهوم التكامل الاقتصادي : يعود أصل كلمة أو مصطلح التكامل إلى اللغة إلى مصطلح لاتيني، وهو '*intégritas*'، أما الفعل للكلمة فهو[8] '*integr*'، وابتدئ استعمالها عام 1620 في قاموس أكسفورد الانجليزي[9]، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن كثيرا من الباحثين والاقتصاديين خاصة العرب منهم يستخدمون كلمة " تكامل" كمرادف لكلمة "اندماج". ويترجمون كلمة *' intégration'* باللغة الأجنبية إلى المرادفين السابقين على الرغم من أن المصطلح الأول يقابله باللغة الفرنسية *'complémentarité'* بينما المصطلح الثاني يقابله *'intégration'*[10] ؛ وعلى هذا الأساس كثيرا ما يتلقى الدارس صعوبة كبيرة عند محاولة تحديد المفاهيم وتحليل عناصرها.

بالتالي يمكن القول أن تعريف التكامل الاقتصادي يختلف باختلاف مدارس الفكر الاقتصادي والظروف السائدة وكذا باختلاف نظرة الباحثين أنفسهم، إلا أن يمكن تعريفه على أنه شكل من أشكال العلاقات الدولية التي يتم بموجبها الاتفاق على إزالة الحواجز تدريجيا بين عدد من الدول، وصولا إلى إقامة فضاء اقتصادي متجانس يعود بالفائدة على كل الأطراف ؛ وبالتالي نستخلص

---

[7] الحفار نهايت ياسين، فضاء الغذاء والأمن الغذائي في الوطن العربي، دار المعجم، دمشق، سوريا، 1994، ص 18.

[8] محمد لبيب شقير، 1986، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها**، الجزء الثاني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 838.

[9] حربي موسى عريقات، 2000، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة**، بحوث اقتصادية عربية، بيروت، لبنان، العدد 20، ص58.

[10] صبيحة بخوش، 2011، اتحاد المغرب العربي (بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007)، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص38.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

أن التكامل الاقتصادي يعتبر بالدرجة الأولى وسيلة وليس غاية أو هدف لحد ذاته، حيث تهدف هذه الوسيلة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بين مجموعة الدول المندرجة ضمن إطار التكامل، والتي تسعى إلى تحقيق معدلات نمو وتنمية لائقة بها، ومتفقة مع إمكانياتها المادية، المالية والبشرية، ورغم كون التكامل الاقتصادي استعمل بمعاني متعددة، ورغم أن مدلوله غير محدد الإطار، ويختلف باختلاف الظروف التي أنشأ فيها، والمستجدات التي أحاطت به اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ؛ إلا أنه يبقى من ناحية الجوهر عملية سياسية، اقتصادية مستمرة، باتجاه بناء علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة بغية خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية لصالح تنميتها– إقليميا ومحليا– وبلوغ درجة من الاندماج بينها تصل في صورتها المثلى إلى الوحدة الاقتصادية[11].

2–2 التكامل الاقتصادي المغاربي: تم بلورت المنطقة المغاربية والتي تشتمل على الأقطار التالية : ليبيا تونس الجزائر المغرب موريتانيا، كمفهوم إقليمي منذ عقود عديدة خلال مراحل كفاح هذه الأقطار من أجل الاستقلال من خلال لواء نجم شمال إفريقيا، وبعد استقلال بعض هذه الدول مثل تونس والمغرب في سنة 1956 بدا التفكير في التوحد السياسي حيث أقر مؤتمر طنجة الذي انعقد في أفريل1958 والذي ضم كل من قادة الحزب الدستوري التونسي وحزب الاستقلال المغربي وقادة جبهة التحرير الوطنية الجزائرية إقامة اتحاد فيدرالي يضم الدول الثلاث بعد استقلال الجزائر غير أن مصالح وطموحات كل قُطْر كانت أقوى من شعارات الوحدة التي رفعها المؤتمر وهذا ما كشفت عنه الأيام إذ سرعان ما

سلك كل قُطْر منهجا منفردا واكتفى ببعض المشاريع الاقتصادية المشتركة[12].

إلا أنه بالرغم من بروز فتنة الحدود بعد الاستقلال، وظهور أزمة أكتوبر1963 بين المغرب والجزائر، فالنزاع لم يُثْنِي عزيمة الحكومات والشعوب في إرساء قواعد الوحدة والتقارب، حيث تم إنشاء اللجنة الاستشارية المغاربية في عام 1964، لتنشيط العلاقات والروابط الاقتصادية وهو المشروع الذي اعتبر بمثابة أول خطوة ملموسة للتعاون الإقليمي المغاربي[13]، حيث شهد انعقاد أول مؤتمر لوزراء الاقتصاد المغاربيين بتونس لإحداث اللجنة الاستشارية الدائمة المغاربية بين الجزائر وليبيا والمغرب وتونس للتنسيق والعمل على انسجام برامج التنمية في الأقطار الأربعة وتقارب وُجُهَاتْ النظر حول التجارة والعلاقات الإقليمية مع أوروبا، إلا أن الخطوة سرعان ما أُجهِضت بفعل الخلافات السياسية بين الدول المغاربية وكذلك من جراء الحرب الباردة والصراع العربي مع الكيان الصهيوني والصراعات الأيديولوجية العربية، ثم جاء بيان جربة سنة 1974، وبرز معه ملف الصحراء الذي زاد في تعميق التوتر منذ 1974، وهو ملف أضحى أحد المحددات الرئيسية للعلاقات المغاربية على امتداد سنوات[14].

لتأتي فيما بعد معاهدة مستغانم، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وانضمام موريتانيا إليها سنة 1983، فكان رد المغرب وليبيا تشكيل حلف بينهما سنة 1984 بما يسمى اتفاق وجدة بعد تأسيس اتحاد الدول العربي الإفريقي[15] ؛ ومع انعقاد مؤتمر القمة العربية بالجزائر في جوان 1988 بدأت مرحلة جديدة في العلاقات المغاربية، وهي التي توجت بقمة زرالدة في العاشر من جوان

---

[11] بن خزناجي أمينة ، 2013، **مرجع سابق**، ص 87.

[12] صبيحة بخوش، 2011، ص145.

[13] *Habib El Malki, 1988, **Le Maghreb Economique Entre le Possible et le réalisable "Le grand Maghreb "**, édition Econmica, Paris, France, p 213.*

[14] صبيحة بخوش، 2011، ص 155.

[15] عبد الحميد براهيمي، 1996، ص 63.

اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

سنة 1988، والتي أوضحت رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي، وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي لتجتمع اللجنة المغاربية المنبثقة عن قمة زرالدة بمدينة الجزائر في يومي 13 و14 جويلية 1988[16]، لمناقشة مختلف القضايا ذات العلاقة ببناء وحدة المغرب العربي، وقررت إنشاء خمس لجان فرعية متخصصة لاستكمال الدراسة وتقديم المقترحات والتوصيات، على أن تتولى كل دولة أمر إحدى اللجان، في يومي 27 و28 أكتوبر1988، انعقدت الدورة الثانية للجنة المغاربية في الرباط ووافقت على مقترحات وتوصيات اللجان الخمس الفرعية، وأوصت بإحالتها إلى اجتماع القمة القادم لإقرارها وإعطائها الصيغة النهائية، وكان من أهم هذه القرارات والتوصيات :

- الاتفاق على إنشاء تنظيم مغاربي ؛
- تنسيق السياسات الخارجية والاقتصادية والمالية ؛
- توحيد مناهج التعليم ؛
- كفالة حرية التنقل عبر دول المنطقة.

في17 فبراير1989، عقد قمة الإعلان الخاص بقيام الاتحاد المغاربي، حيث في مدينة مراكش اجتمع ملوك ورؤساء الدول المغاربية*، ومعهم أعضاء اللجنة المغاربية المنبثقة عن قمة زرالدة، ووزراء الخارجية وأعضاء الوفود للدول الخمس في قمة تأسيسية لما سمي "اتحاد المغرب العربي" وأصبحت تلك القمة تُعرَف فيما بعد بقمة مراكش، ووقع القادة في اجتماعهم "معاهدة الإنشاء" وهي أهم وثيقة تحكم عمل الاتحاد[17]، وحسب المادة الأولى من هذه الاتفاقية فإنه اتفق على تسمية الاتحاد بين البلدان المغاربية "باتحاد المغرب العربي" وكلمة الاتحاد بنفسها تظهر كحل توفيقي بين دعاة الوحدة الشاملة الآنية ودعاة الإطار الوظيفي للتعاون المؤسساتي[18] ؛ كما تم إلحاق صفة "العربي" بالاتحاد ربما كتأكيد للبعد العربي له من جهة، وكتمييز له عن المغرب الأقصى من جهة أخرى.

3- الاستراتيجيات المغاربية المشتركة للأمن الغذائي:

انطلاقا من المبادئ والأسس الواردة في معاهدة مراكش 1989، وتنفيذا لقرار مجلس الرئاسة في دورته العادية الثانية في23 جويلية 1990 بزرالدة (الجزائر)، التقى قادة الدول الخمسة في قمة خرجت بتبني إستراتيجية مشتركة لتنمية اقتصادية مستدامة تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي، وصار هدف الاتحاد المغاربي تشكيل وحدة اقتصادية بين البلدان الأعضاء، فبعد جهود طويلة لخبراء من البلدان الخمس، عقد اجتماع مشترك بين وزراء الخارجية المكلفين بوضع السياسة الاقتصادية ووزراء الفلاحة، بغرض النظر في وضع الخطوط العريضة لإستراتيجية فلاحيه مشتركة، وذلك على اعتبار أن إستراتيجية التنمية في القطاع الفلاحي ضرورة ملحة وذلك من أجل تلبية حاجة السكان المتزايدة من المواد الغذائية من ناحية والقضاء على التبعية الغذائية من ناحية أخرى، وهي القاعدة الأساسية للتكامل

---

[16] تأسيس اتحاد المغرب العربي ودورات القمة، الموقع www.maghrebarabe.org .

* يتمثل هؤلاء الرؤساء والملوك في: الرئيس الشاذلي بن جديد رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، الرئيس معمر القذافي رئيس الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى، الرئيس زين العابدين بن علي رئيس جمهورية تونس، الرئيس معاوية ولد سيد أحمد الطايع رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

[17] محمد بو طالب وآخرون، 2005، **جغرافية الجزائر والمغرب العربي**، الديوان الوطني للمطبوعات الدراسية، الجزائر.ص 5.

[18] صبيحة بخوش، 2011، ص 220.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

المغاربي من جهة ثالثة ؛ ليتم الاتفاق على وضع إستراتيجية من ثلاث محاور لتحقيق أمن غذائي مغاربي مستدام وفضاء مغاربي موحد، حيث ترتكز الإستراتيجية على مراحل ومدد زمنية محددة وعلى تحقيق مصالح مشتركة لكل الأطراف وعلى توفير الإمكانيات المادية والبشرية لخدمة الأهداف الاتحادية، آخذة بعين الاعتبار درجات النمو لكل بلد عضو وإمكانياته ودرجة تحقيق اكتفاءه الذاتي من الغذاء، وحث المؤسسات القطرية لإعطاء البعد المغاربي لكافة نشاطاتها[19].

3-1 **محاور الإستراتيجية**: تتجلى محاور هذه الإستراتيجية المتفق عليها لتحقيق الأمن الغذائي في إطار التكامل الاقتصادي فيما يلي[20]:

- **المحور الأول** : إنشاء على المدى الطويل السوق المغاربية المشتركة، والتي تهدف إلى تسهيل حركة البضائع والمنتجات الزراعية مع إعطاء الأفضلية للمنتجات ذات الأصل المغاربي وتوفير الحماية لهذه المنتجات من المنافسة الأجنبية، حيث قام مجلس الاتحاد المغاربي في الجزائر العاصمة في 1990/07/23 بإعداد وثيقة توجيه تحدد أهم مرحلتين لهذا المحور من الإستراتيجية كما يلي[21]:
  - إنشاء منطقة التجارة الحرة مع إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية باستثناء الضرائب والرسوم الجمركية التي تكون في البلدان الأصلية، وكذلك اتخاذ التدابير لتسهيل الإجراءات الإدارية ؛
  - إنشاء اتحاد جمركي مع توحيد التعريفات المطبقة في كافة البلدان المغاربة وهذا لضمان حماية السوق المغاربية المشتركة.
- **المحور الثاني** : تطوير وتنفيذ البرنامج المغاربي لتنمية السلع الزراعية ووضع إستراتيجية مشتركة لحماية الموارد وذلك من خلال تطوير وتنفيذ البرنامج المغاربي لتطوير المنتجات الزراعية مثل الحبوب والمنتجات الحيوانية وزيوت الطعام والمأكولات البحرية، من جهة، وتطوير إستراتيجية مشتركة ضد التصحر وحماية التآكل الطبيعة ومصائد الأسماك، من جهة أخرى.
- **المحور الثالث** : تعزيز التعاون في مجال الأمن الغذائي، وإنشاء السوق المشتركة أي المرحلة النهائية لإنشاء منطقة مغاربية موحدة، وهذا يعني ما يلي :
  - حرية حركة المنتجات الزراعية دون قيود (سوق مشتركة) ؛
  - إدخال مبدأ تفضيل الجماعة وحماية المنتجات الزراعية المغاربية في مواجهة المنافسة الخارجية ؛
  - تخصيص الأموال اللازمة لتنفيذ هذه المبادئ (التمويل بالتضامن).

أما تعزيز التعاون في مجال الأمن الغذائي المغاربي فيكون من خلال :

- توسيع الاتفاقيات الزراعية الثنائية بين البلدان المغاربية ؛
- تنسيق القوانين والأنظمة المتعلقة بالحماية الصحية للمنتجات الزراعية ؛
- تكثيف التعاون بين مختلف المؤسسات والمنظمات الزراعية المغاربية، بما في ذلك المنظمات المهنية ؛
- تعزيز التعاون في مجالات البحوث والتدريب والإرشاد.

---

[19] *Mohamed Gharbi, 2006,* ***Stratégie maghrébine de sécurité alimentaire, CIHEAM - Options Méditerranéennes,*** *Centre National d'Etudes Agricoles, Tunisie, p21.*

[20] صبيحة بخوش، 2011، ص 321.

[21] *Mohamed Gharbi,2006 , p 32*

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

3-2 مراحل الإستراتيجية : لتحقيق هذه الإستراتيجية تم الاتفاق للمرور عبر ثلاثة مراحل ابتدائية[22]:

- **المرحلة الأولى (قبل نهاية 1992)** : إنشاء منطقة تبادل حر عبر الإعفاء من الحقوق الجمركية والإلغاء التدريجي للحواجز الغير التعريفية، وذلك بإزالة الحواجز الجمركية والغير جمركية بهدف تسهيل حركة المنتجات الزراعية وتنمية التبادل التجاري الزراعي البيني وإعطاء دفع قوي وملموس للإنتاج والمبادلات مع منح الأفضلية للمنتجات ذات الأصل المغاربي وتوفير الحماية لهذه المنتجات من المنافسة الأجنبية، وفي هذا الصدد أوصى مجلس الإتحاد المغاربي في الجزائر العاصمة في 1990/07/23 بضرورة اتخاذ التدابير والإجراءات القانونية والإدارية والمالية التي من شأنها خلق مناخ ملاءم للتعامل بين المغاربة والعمل على تنفيذ الاتفاقيات التي تمت المصادقة عليها والتعجيل باستكمال الإجراءات الضرورية للاتفاقيات الجاهزة أو قيد الدراسة ووضع الاتفاقيات الأخرى التي لها علاقة بتحقيق الأمن الغذائي، وكذلك القيام بإعداد الدراسات التي من شأنها تحديد الوسائل والإجراءات العملية لتحقيق الأهداف المنشودة.
- **المرحلة الثانية (قبل نهاية 1995)** : إنشاء اتحاد جمركي، يتم من خلاله وضع تعريفة خارجية مشتركة، تسمح بحماية الإنتاج المحلي بالنسبة للسوق الخارجية، حيث يتم في هذه المرحلة إنشاء وحدة جمركية قبل نهاية 1995 تهدف إلى توحيد الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة من كل الأطراف ووضع تعريفة جمركية موحدة تجاه الخارج وكذلك توحيد الأنظمة والقوانين الجمركية ويتم ذلك على أساس تطبيق قرار مجلس الرئاسة الخاص باعتماد مبادئ وقواعد قيام وحدة جمركية بين الاتحاد المغاربي، كما قامت اللجنة الاقتصادية المغاربية بتبني مشروع يتضمن الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسوم المماثلة، الإلغاء التدريجي للحواجز غير التعريفية، وضع سياسة التجارة الخارجية، والاتفاق على مدونّة تعريفية موحدة.
- **المرحلة الثالثة قبل (نهاية 2000)** : تأسيس اتحاد اقتصادي في البلدان المغاربية الذي يعتبر المرحلة النهائية لنسق التكامل، والذي سيتجسد باتحاد وتنسيق السياسات الاقتصادية وبرامج التنمية في البلدان الأعضاء[23].

3-3 – أهداف الإستراتيجية : تتجلى أهمية هذه الإستراتيجية في تحقيق أمن الغذائي مستدام في إطار تنمية شاملة ومستدامة للبلدان المغاربية وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية[24]:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية وذلك بتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي الغذائي في الإطار المحلي، والتخفيف من التبعية الغذائية ومن العجز الغذائي الذي يتوقع أن يستمر ويتفاقم في حال استمرار الأداء الضعيف للقطاع الفلاحي ؛
- التخلص من الازدواجية التنموية في القطاع الفلاحي وتحقيق التسويق والتعاون في مجالات الإنتاج والبحث العلمي والتطوير التقني، وتوفير قاعدة بيانات شاملة وموثقة وحديثة لبلدان الإتحاد ؛
- التخفيف من الخلل الكبير الناجم عن تشتت الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وسوء توزيعها بين دول الإتحاد عن طريق تسهيل حركة العمالة والكفاءات ورؤوس الأموال والسلع والمنتجات، مما يسمح بتهيئة الظروف الموضوعية لتحقيق مبدأ التخصص الأمثل للموارد

---

[22] محمد عباس محرزي، 2005، **نحو تنسيق ضريبي في إطار تكامل اقتصادي مغاربي**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر ص 45.

[23] المرجع نفسه، ص 45.

24 مختار نواصري، 2003، **واقع وأبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 102.

اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

ومبدأ جمع عوامل الإنتاج في توليفات قومية كبيرة ومبدأ تحقيق وفرات الإنتاج الكبيرة والسوق الكبيرة بما يعود بالفائدة على كافة الأطراف ؛

- مواجهة التطورات والتحديات العالمية الجديدة والمتوقعة مستقبلا في مجال اقتصاد السوق وتحرير التجارة حيث يصبح التكتل الاقتصادي المغاربي مطلبا لتقوية الموقف التفاوضي مع الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى وخاصة الإتحاد الأوروبي ؛
- وضع وتنفيذ خطط وبرامج مشتركة لحصر ومسح وتصنيف ورصد الموارد الطبيعية الفلاحية والاستغلال والإنتاج والعمل المشترك، مع تحقيق التوليفة الأمثل للموارد البشرية والمالية والطبيعية
لتحقيق تنمية فلاحيه شاملة ؛
- إقامة مشروعات مشتركة على المستوى الإقليمي في البحث والتطوير التقني والنظر مثلا في إقامة
بنك مغاربي للمعلومات الفلاحية ؛
- وضع وتنفيذ مشروعات لإقامة أو تقوية أو استكمال البنيات التحتية الأساسية اللازمة للتنمية الفلاحية، مع وضع خطط وبرامج لتقوية وتنشيط وتسهيل التجارة البينية المغاربية وتنسيق التجارة مع الخارج[25].

3-4 المشاريع المتفق عليها في إطار الإستراتيجية: تتجلى أهم المشاريع الهادفة لتحقيق أمن غذائي مستدام، والتي تم اعتمادها في إطار هذه الإستراتيجية فيما يلي[26]:

- مشروع الحزام الأخضر لحماية وتحسين الموارد الطبيعية بالبلدان المغاربية وذلك بتثبيت الكثبان الرملية، والتشجير وتحسين المراعي ؛
- تهيئة أحواض الأودية لواد ميليك ومسون واياناون ؛
- حصاد واستعمال المياه المطرية بالمناطق الجافة وشبه الجافة ؛
- التدبير المستديم لموارد الفلاحة الرعوية والغابية ؛
- استصلاح وتنمية أنظمة الواحات ؛
- تطوير البحث التنموي في مجال مقاومة التصحر ؛
- حماية الطريق المغاربي نواكشوط – انواديبو في موريتانيا ؛
- وضع شبكة مغاربية للمراقبة الايكولوجية على المدى الطويل ؛
- بعث مرصد للجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية على المستوى البلدان المغاربية والساحل ؛
- تنمية التشجير المثمر بالمناطق الهامشية والجبلية ؛
- مقاومة زحف الرمال بالمناطق الحدودية التونسية الجزائرية(الطالب العربي – حزوة) ؛
- استثمار وحماية الأراضي الفلاحية لمنطقة عين كزامة في الجزائر.

إضافة إلى هذه المشاريع المتفق علبها، فان اللجنة كلفت مجموعة عمل بمهام مختلفة نذكر منها[27]:

- إعداد تعليمات بيطرية فيما يخص التبادل الحيواني والمنتجات ذات الأصل الحيواني وهناك خمسة تعليمات تتعلق بالجمال، الأحصنة، الأغنام، الأبقار والمعز ؛

[25] الطاهر مبروكي، 2011، ص 194.

[26] محمد بوطالب وآخرون، 2005، ص 10.

[27] *Mohamed Gharbi, 2006,p34*

اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

- انجاز دراسات في ميدان سياسات الأسعار، التحفيزات والجباية الزراعية هذه الدراسة يتم المصادقة عليها من طرف اللجنة، وتكون صالحة للبدء في التنسيق بين هذه السياسات بهدف توسيع قائمة المنتجات المتبادلة بصفة حرة ؛
- إعداد المراجع المهنية في ميدان الصيد وتجارة المنتجات الزراعية ؛
- إعداد إستراتيجية لمكافحة التصحر و تآكل الموارد وحماية النظام الايكولوجي.

نظرا لأهمية قطاع الموارد المائية والري في تحقيق الأمن الغذائي المغاربي، فقد تم الاتفاق على إنشاء مجلس مغاربي للمياه مكلف بوضع إستراتيجية تهدف إلى ترشيد واستغلال المياه ومتابعة تنفيذها على المستوى المغاربي، وهذا بناء على توصية المجلس الوزاري للتجهيز والأشغال العمومية المقدمة إلى اللجنة الوزارية المختصة خلال دورتها السابعة تونس 1993 كما تم الاتفاق على إنشاء مركز مغاربي لرصد المعلومات المائية[28].

كما أشرنا سابقا فإن عمل اللجنة تركز بصفة عامة حول السعي إلى تنسيق السياسات الفلاحية المغاربية وتطوير التعاون المغاربي في مجال الطب البيطري والثروة الحيوانية والحجر الصحي إلى جانب مقاومة التصحر وحماية التربة وتوحيد المواصفات في مجال مخابر التحاليل ومراقبة الجودة، في هذه المجالات سجل نشاط مغاربي مكثف ومتنوع شمل بالخصوص تنظيم العديد من الورشات المغاربية المتخصصة وإعداد الدراسات الميدانية وتبادل المعلومات عن تنقل أسراب الجراد والتعاون في مجال الوقاية والمكافحة[29].

تتمثل أهم الأعمال التي قامت بها لجنة الأمن الغذائي المغاربية في أعمال الدورة 15 المنعقدة في مدينة مراكش(2009) حيث تم في هذا الاجتماع صياغة رؤية إستراتيجية لمستقبل الزراعة في البلدان المغاربية في الفترة(2010 – 2020)، وذلك بهدف استكشاف أفضل السبل لضمان الأمن الغذائي في بلدان الاتحاد في عام 2030، كما أكدت على ضرورة تبادل الخبرات والمعلومات بين المراكز وخاصة فيما يتعلق بجودة البذور وصحة الحيوان، ونوهت بأهمية تشجيع البحوث في المجال الزراعي وتطوير الكفاءات والقيام بدورات للتدريب المهني، وكذلك تدعيم إنتاج الحبوب وتطوير المستوى العام للمبادلات بين دول الاتحاد، إلى جانب تعزيز المقاومة الجماعية للآفات الزراعية والحيوانية العابرة للحدود، والتدبير المستدام للموارد الطبيعية، مشددة على دور الهياكل المهنية كشريك فاعل في التنمية الزراعية بالمنطقة المغاربية[30] . كما تم في هذا الاجتماع أيضا تقييم العمل المغاربي لمكافحة غزو الجراد، حيث وافقت لجنة الأمن الغذائي المغاربية على تكثيف الجهود بين الدول الاتحاد المغاربي، لمواجهة الجراد الذي بات يهدد موريتانيا وجنوب المنطقة المغاربية. ومن هذا المنظور تم تثمين تجربة عام 2004 من قبل الدول المغاربية والتي حققت نتائج إيجابية. شارك في هذا الاجتماع فريق العمل المغاربي للسياسات الفلاحية وتبادل المنتجات المكلف باستكمال هذه الرؤيا الإستراتيجية، مع مندوبين عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، كشريك محوري، وقد حضر الاجتماع كذلك ممثلون عن الاتحاد المغاربي للفلاحين واللجنة الاقتصادية لدول شمال إفريقيا.

كما قامت الهيئة المهنية المغاربية للحبوب والبقول الجافة بإعداد نظام لتوحيد المواصفات الخاصة بالبذور والبقول الجافة بدول اتحاد المغرب العربي. وذلك خلال اجتماعات للهيئة، المختتمة في أكتوبر2007، بمقر الأمانة العامة بالرباط، وبمشاركة خبراء من دول الاتحاد المغاربي ؛ ولتدعيم هذا النظام بإجراءات عملية، اتفقت الهيئة على الشروع في إعداد دليل لأصناف البذور والحبوب المسجلة

---

[28] صبيحة بخوش، 2011، ص337.

[29] كلمة الأمين العام لإتحاد المغرب العربي لدى افتتاح اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالأمن الغذائي، 2009، الدورة 15، مراكش، المغرب، 27-29 أكتوبر، الموقع : http://www.maghrebarabe.org/ar/word (تاريخ الاطلاع : 2012/03/05).

[30] ***Comment assurer la sécurité alimentaire des pays de l'UMA à l'horizon2010 -2030***, *2010, Réunion de prospective entre experts, Rabat, Maroc, Date : 17/03, site http://www.aps.dz/spip.php, (Consulté Le : 03/09/2012).*

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

بدول الاتحاد. كما قررت تنظيم ورشة بالمملكة المغربية خلال النصف الثاني من شهر فبراير (2008)، حول القطاع المهني للحبوب والبقول الجافة، بهدف هيكلته مغاربيا وتمكينه من مواكبة المستجدات على المستويين الإقليمي والعالمي، وكما أنشأت الهيئة المهنية المغاربية للحبوب والبقول الجافة بموجب قرار صادر عن مجلس رئاسة الاتحاد، فرق عمل مكونة وهي تتكون من المؤسسات الوطنية، الناشطة في مجالات قطاع الحبوب والبقول الجافة، مكلفة بإجراء دراسات والبحث في مجال التنمية والإنتاج والتخزين بالإضافة إلى الصناعات التحويلية ومسائل التسويق[31].

أما بالنسبة لمجال التصحر فقد عقدت اللجنة المغاربية الدائمة للتصحر والبيئة والتنمية المستدامة، أعمال الاجتماع الأول في أكتوبر 2007، حيث تم التطرق إلى إشكالية التصحر في دول المنطقة عملا على إيجاد حلول مشتركة في إطار ما جاء في توصيات قمة الأرض بريو دي جانيرو عام 1992 ؛ وقد اشتمل جدول أعمال الملتقى على أربعة محاور رئيسية تتمثل في:

- البحث عن مشروع نظام داخلي للجنة ؛
- المصادقة على الدراسة المشتركة حول تنسيق عملية تطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة التصحر والتنمية الغذائية والتنوع البيولوجي ؛
- تشكيل لجنة تحكيم لنيل جائزة أحسن بحث علمي في مجال مكافحة التصحر وحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة يمنحها البنك الإسلامي للتنمية ؛
- تقرر خلال الاجتماع عقد لقاءين للجنة سنويا من أجل متابعة معالجة إشكالية التصحر التي تعاني منها دول المنطق[32].

كما قامت اللجنة المغاربية الدائمة للتصحر والبيئة التنمية المستدامة، في الرباط يوم 08 جوان 2012 بالدعوة إلى وضع خطة مغاربية مشتركة للتصرف المستدام في الموارد الطبيعية، والتكيف مع التغيرات المناخية والحد من آثارها السلبية، وإيلاء البحث العلمي والتجريبي أهمية خاصة في هذا المجال، كما أكدت على ضرورة تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن برنامج العمل الإقليمي لمقاومة التصحر ببلدان الاتحاد المغاربي، وضرورة تفعيل الميثاق المغاربي للبيئة والتنمية المستدامة الذي اعتمد بنواكشوط سنة 1992 ليتلاءم مع النتائج التي ستصدر عن قمة ريو+20 المزمع عقدها بريو دي جانيروفي البرازيل، كما تم التأكيد على ضرورة اتخاذ إجراءات على الصعيد المغاربي بخصوص توسيع نشاط اللجنة الدائمة للتصحر والبيئة والتنمية المستدامة قصد تنسيق تنفيذ اتفاقيات البيئة الأممية الثلاث حول مكافحة التصحر والتغيرات المناخية والتنوع البيولوجي، وذلك كضرورة لتنفيذ الرؤية الإستراتيجية للفلاحة المغاربية الهادفة لتحقيق أمن غذائي مستدام في أفق 203

4- نتائج إستراتيجية التكامل على التجارة الزراعية البينية:

من خلال عرضنا للإستراتيجية المشتركة التي اتبعتها البلدان المغاربية من طرفها لتحقيق أمنها الغذائي يتضح أنها ركزت بصفة أكبر على آلية السوق لتحرير المبادلات التجارية فيما بينها، لذا سنركز خلال هذا على واقع التكامل المغاربي البيني وذلك من خلال عرضنا لتطور التجارة الزراعية المغاربية البينية، وستقوم باعتماد الفترة (1997-1999) على اعتبار أنها المرحلة الأخيرة المحددة من قبل الإستراتيجية المشتركة قبل المرحلة النهائية (سنة 2000) التحرير التام للمبادلات، وسنقوم بمقارنتها بالفترتين (2007-2009)- (

---

[31] تقرير الهيئة المغاربية للبقول والحبوب الجافة، 2007 ، **توحيد المواصفات المغاربية للبذور والبقول الجافة**، الرباط، المغرب، 31 أكتوبر، الموقع : http://www.maghrebarabe.org/ar/communiques، (تاريخ الاطلاع : 2012/09/03).

[32] مكافحة التصحر : ملتقى مغاربي، 2007، مقال نشر ضمن وكالة الأنباء السعودية، يوم21 أكتوبر، الموقع : http://www.sauress.com/spa، (تاريخ الإطلاع : 05 /05/ 2012).

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

2016-2014)، لمعرفة إلى أي مدى وفق التكامل الاقتصادي المغاربي في تحقيقه مسعاه والذي يتجلى أساسا في التحرير التام للمبادلات التجارية الزراعية البينية.

1-4 تطور الصادرات الزراعية البينية :

من خلال الجدول الموالي يتضح لنا أن الصادرات الزراعية المغاربية البينية عرفت في مجملها تطور ايجابي ملحوظ خلال الفترة (2016-2014) مقارنة بالفترة (1997-1999) قدرت ب 58.03 % و ذلك بمتوسط 633.851 مليون دولار مقارنة ب 401.078 مليون دولار للفترة الأخيرة ، وقد قدر هذا التطور خلال الفترة (2007-2009) مقارنة ب (1997-1999) ب 5.61% ، إذ أنها وصلت خلال متوسط الفترة (2007-2009) ما قيمته 423.581 مليون دولار، وكان لتونس منها حصة الأسد بمقدار 353.47 مليون دولار وبنسبة تغيير ايجابي عن الفترة (1997-1999) بما نسبته 6.38%، أما خلال متوسط الفترة (2016-2014) قدرت الصادرات التونسية للدول المغاربية 409.221 مليون دولار بتغيير قدر ب 23.16% عن الفترة (1997-1999) وقد تجلت صادراتها في الزيوت والفواكه ، لكن بالنسبة للتطور أو التغيير مابين الفترتين (1997-1999)، (2016-2014) فقد كانت للجزائر أكبر نسبة ب 523.11% بمبلغ 60.504 مليون دولار أمريكي خلال الفترة الأخيرة مقارنة ب 9.71 مليون دولار أمريكي خلال الفترة الأولى، أما بالنسبة لكل من المغرب وموريتانيا فقد عرفتا خلال الفترة (2016-2014) مقارنة بالفترة (2007-2009) تطور يقدر 188.5 %،179.28% على التوالي بعدما قدر هذا التغيير ب 2.08%، 0.59% للفترة (1997-1999) مقارنة بالفترة (2007-2009)، أما ليبيا فقد قدرت متوسط صادراتها الزراعية للدول المغاربية ب 409.21 مليون دولار خلال الفترة (2016-2014) بزيادة تقدر ب 87.58 % عن متوسط الفترة (1997-1999)، بعدما عرفت زيادة خلال الفترة (2007-2009) عن الفترة (1997-1999) ب 1.93 % فقط، لكن تبقى هذه الزيادة ضعيفة نسبيا إذا ما قورنت بالدول الأخرى ويمكن إرجاع ذلك للأوضاع الأمنية والسياسية التي تعرفها خلال الفترة الأخيرة، و هذا ما يوضحه الجدول الموالي

الجدول رقم 11: تطور الصادرات الزراعية المغاربية البينية بين الفترة (1997-1999) والفترتين (2007-2009) ، (2014-2016)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	متوسط الصادرات الزراعية البينية 1997-1999	متوسط الصادرات الزراعية البينية 2007-2009	متوسط الصادرات الزراعية البينية 2014-2016	نسبة التغير 1	نسبة التغير 2
الجزائر	9,71	9,835	60,504	0,0139	5,2311
ليبيا	6,2	6,32	11,63	0,0193	0,8758
تونس	332,26	353,47	409,221	0,0638	0,2316
المغرب	50,9	51,96	146,888	0,0208	1,8858
موريتانيا	2,008	2,02	5,608	0,0059	1,7928
المجموع	401,078	423,605	633,851	0,0561	0,5803

*تحسب نسب التغير في الصادرات الزراعات البينية للفترة 2007-2009 مقارنة بالفترة 1997-1999 . ** تحسب نسب التغير في الصادرات الزراعات البينية للفترة 2016-2018 مقارنة بالفترة 1997-1999 .

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على :

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، ص (210-212)، (399-430) ؛

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2006، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 26، الخرطوم، السودان، ص (122- 212)، (338- 380)؛

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 37، الخرطوم، السودان، ص (323-563).

الشكل رقم1: تطور متوسط الصادرات الزراعية البينية للدول المغاربية خلال الفترة 1997-2016

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على المعطيات السابقة

2-4 تطور الواردات الزراعية البينية :

عرفت الواردات الزراعية البينية المغاربية ما بين الفترة 1997-2016 تذبذب مابين زيادة ونقصان وهذا ما أوضحته الإحصائيات المبينة من خلال الشكل والجدول الموالي، فمتوسط الواردات البينية للفترة (2014-2016)، تراجعت مقارنة بالفترة (1997-1999)، حيث تراجعت إجمالي قيمة الواردات ب 32.67%، وتراجعت بشكل أكبر موريتانيا ب 84%، لتليها كلا من ليبيا والمغرب ب 35.63% ، 21.24% على التوالي أما الجزائر فقد ارتفع متوسط وارداتها من المنطقة المغاربية خلال الفترة (2014-2016) عن الفترة (1997-1999) ب 122.56%، وتونس ارتفعت ب 3.51%.

بالنسبة للفترتين (1997-1999) و(2007-2009) عرفت تطورا ايجابيا إجمالي يقدر بنسبة 12.82%، وتتصدر تونس ليبيا البلدان المغاربية من حيث الواردات الزراعية البينية حيث عرفت ما مقداره 299 مليون دولار أمريكي خلال الفترة(1997-1999) لكن نسبة الزيادة خلال الفترة (2007-2009) كانت محتشمة اذ قدرت بنسبة 1.32% ، لتليها موريتانيا والتي بلغت وارداتها ما قيمته 148.24 مليون دولار خلال الفترة الأولى لتزداد خلال الفترة الثانية بنسبة 1.01%، لتليهما كلا من المغرب والجزائر حيث عرفت المغرب خلال الفترة(2007-2009) واردات تقدر بـ106.588 مليون دولار أي بنسبة زيادة تقدر بـ2.88% عن الفترة (1997-1999)، أما بالنسبة للجزائر فقد عرفت وارداتها الزراعية المغاربية البينية زيادة معتبرة تقدر بما نسبته 66.67% حيث قدرت بـ63.241 مليون دولار أمريكي خلال الفترة(2007-2009) مقارنة بـ47.95 مليون دولار أمريكي للفترة السابقة، أما

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

بالنسبة لتونس فرغم وارداتها الزراعية البينية ضعيفة نسبيا، إذ أنها قدرت بـ41.87 مليون دولار خلال الفترة (1997-1999) إلا أنها عرفت نسبة زيادة معتبرة قدرت بـ76. 112% خلال الفترة(2007-2009)[33].

الجدول رقم 2: تطور متوسط الواردات الزراعية البينية بين الفترة (1997-2016)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	متوسط الواردات الزراعية البينية 1997-1999	متوسط الواردات الزراعية البينية 2007-2009	متوسط الواردات الزراعية البينية 2014-2016	نسبة التغير *	نسبة التغير **
الجزائر	37,94	63,241	84,441	0,6669	1,2256
ليبيا	299,66	303,612	192,88	0,0132	-0,3563
تونس	41,87	89,094	43,339	1,1278	0,03508
المغرب	103,6	106,588	81,591	0,0288	-0,2124
موريتانيا	148,24	149,74	22,8	0,0101	-0,8462
المجموع	631,31	712,275	425,051	0,1282	-0,3267

*تحسب نسب التغير في الصادرات الزراعات البينية للفترة 2007-2009 مقارنة بالفترة 1997-1999 .

** تحسب نسب التغير في الصادرات الزراعات البينية للفترة 2014-2016 مقارنة بالفترة 1997-1999.

المصدر : إعداد الباحثة اعتمادا على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، ص (210-212)، (399-430) ؛
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2006، ص (122-212)، (338- 380)؛
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 37، الخرطوم، السودان، ص (190-354).

الشكل رقم2: تطور متوسط الصادرات الزراعية البينية للدول المغاربية خلال الفترة 1997-2016

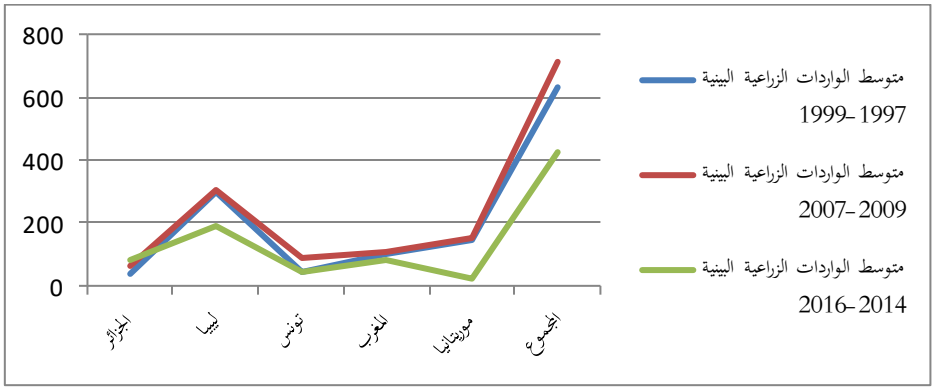

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات سابقة

4-3 تطور الأهمية النسبية للواردات الزراعية المغاربية

لغرض تحديد الوضعية الغذائية المغاربية، والتعرف على مدى تطورها خلال الفترة 1997 -2017، سنقوم من خلال الجدول الموالي، بحساب نسب الواردات الزراعية المغاربية إلى الواردات الزراعية الكلية، ولتحديد مدى مساهمة المبادلات الزراعية البينية في سلة

[33] بن خزناجي أمينة، 2013، مرجع سابق، ص 119.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

الواردات الزراعية الإجمالية وبالتالي معرفة أهمية المبادلات الزراعية البينية في توفير الغذاء للبلدان المغاربية، سنقوم بحساب نسبة الواردات الزراعية المغاربية البينية إلى الواردات الزراعية الإجمالية.

مثلت نسبة الواردات الزراعية في الدول المغاربية خلال الفترة(2014–2016) ما نسبته 13.26% من إجمالي الواردات وهو ما يمثل التحسن في الوضعية الزراعية للدول المغاربية، مقارنة بالفترة (1997–1999) والتي قدرت بـ21.40% وذلك بانخفاض يقدر ب 38%، إلا أنه مثلت الواردات الزراعية البينية في المنطقة المغاربية خلال الفترة (2014–2016) 2.79% من إجمالي الواردات، وهو ما يمثل ضعف الواردات الزراعية البينية في سلة الواردات الزراعية للبلدان المغاربية حيث تراجعت هذه النسبة ب 87% مقارنة بالفترة (1997–1999)، بعدما انخفضت ب65.82% مابين الفترتين(1997–1999) و(2007–2009)، وعرفت كل الدول المغاربية انخفاض في هذا المؤشر خلال الفترة (2014–2016)، لكن بنسبة أكبر في كل من ليبيا وموريتانيا ب94%، 93% على التوالي وبنسبة أقل المغرب ب 26%، عكس الفترة (2007–2009) حيث عرفت المغرب أكبر انخفاض بما نسبته و76.53% وفي المقابل نجد أن نسبة وارداتها الغذائية الإجمالية إلى وارداتها الكلية انخفضت بما نسبته 1.33% هذا ما يعكس تدهور مبادلاتها الزراعية مع البلدان المغاربية مقارنة بالبلدان الأخرى. لتليها كلا من الجزائر وليبيا واللتان عرفت نسبة وارداتهما الزراعية البينية إلى انخفاضا قدر بـ83.82% و77.72% على التوالي، وفي المقابل نجد أن حجم وارداتهما الزراعية مقارنة بالواردات الكلية، عرف هو الآخر تراجعا ملحوظا على التوالي بنسب 31.59% بالنسبة للجزائر و34.80% بالنسبة لليبيا، ويمكن إرجاع هذا إلى تحسن الوضعية الغذائية بهما نسبيا، أما موريتانيا فقد عرفت نسبة وارداتها الزراعية إلى وارداتها الكلية انخفاض كبير قدر ب91.9% أما نسبة وارداتها الزراعية البينية لوارداتها الزراعية الكلية فقد عرفت هي الأخرى انخفاضا ب76.92%. وبالنسبة لتونس فهي تعتبر البلد الوحيد الذي عرفت نسبة وارداته الزراعية البينية إلى الكلية تطورا ايجابيا والذي قدر بما نسبته 11.65%، أما بالنسبة لوزن وارداتها الزراعية مقارنة بالكلية فقد عرف انخفاضا يقدر بـ15.68% وبالتالي يمكن القول أن تونس حولت وجهة وارداتها الزراعية من بلدان أخرى إلى البلدان المغاربة.

الجدول رقم 3: نسب تطور متوسط الواردات الزراعية إلى الواردات الإجمالية والواردات الزراعية البينية إلى الواردات الزراعية الكلية للفترة (1997–2016)

البيان	نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية الفترة (1997–1999)	نسبة الواردات الزراعية البينية إلى الواردات الزراعية الكلية الفترة (1997–1999)	نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية الفترة (2009–2007)	نسبة الواردات الزراعية البينية إلى الواردات الزراعية الكلية الفترة (2009–2007)	نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية الفترة (2014–2016)	نسبة الواردات الزراعية البينية إلى الواردات الزراعية الكلية الفترة(214–2016)	نسبة التغيير* (2007–2009) مقارنة ب (1999–1997)	نسبة التغيير** (2007–2009) مقارنة ب (1999–1997)	نسبة التغيير (2014–2016) مقارنة ب (1999–1997)	نسبة التغيير (2014–2016) مقارنة ب (1999–1997)
تونس	12,56	3,26	10,59	3,64	13,41	1,55	-0,16	0,12	0,07	-0,52
الجزائر	34,56	1,25	23,64	0,68	20,49	0,79	-0,32	-0,46	-0,41	-0,37
المغرب	14,97	7,54	14,77	1,77	24,99	5,56	-0,01	-0,77	0,67	-0,26
ليبيا	15,69	25,77	10,23	14,5	13,70	1,42	-0,35	-0,44	-0,13	-0,94
موريتانيا	29,24	68,87	2,37	15,89	15,43	4,61	-0,92	-0,77	-0,47	-0,93
الإجمالي	21,4	21,33	12,32	7,29	13,26	2,79	-0,42	-0,66	-0,38	-0,87

* تحسب نسبة التغيير في الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية؛

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

** تحسب نسبة التغيير في الواردات الزراعية البينية إلى الواردات الزراعية الكلية.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على :

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2006، ص (122-212)، (338- 380) ؛
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، ص (210-212)، (399-430)؛
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017، ص (188-298).

ما يمكن قوله أنه المبادلات الزراعية البينية لم تعرف تحسن وبقيت أقل من المستوى المطلوب حيث أنه من المفترض في سنة 2000 تلغى جميع الحواجز بين البلدان المغاربية لكن بعد 20 سنة من الفترة المتفق عليها نجد أن المبادلات الزراعية البينية لا تزال ضعيفة بالنسبة للمبادلات مع البلدان الأخرى، وبالتالي يمكن القول أن الاتحاد الاقتصادي المغاربي فشل في تحقيق الخطوة الأولى التي قام باعتمادها في سبيل تحقيق الأمن الغذائي للمنطقة، والتي تتجلى أساسا في تحرير المبادلات التجارية الزراعية البينية ؛ وهذا ما أجمع عليه وزراء التجارة لدول الاتحاد المغاربي في دورتهم الثامنة المنعقدة في 2007/01/20، حيث أوضحوا أن المبادلات التجارية المغاربية تبقى دون المستوى المطلوب، كما شددوا على ضرورة الارتقاء بمستوى التجارة البينية لتحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي، ورأى المجلس عن طريق وزيره التونسي أن المبادلات التجارية في إطار التجمعات الاقتصادية تعتبر هامة حيث تقدر بـ60% بين دول الاتحاد الأوربي، أما بالنسبة للمبادلات التجارية المغاربية الإجمالية لم تجاوز 3%[34].

5- آفاق الأمن الغذائي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي : من خلال عرضنا للمبادلات الغذائية البينية نجد أن الاتحاد المغاربي فشل في تحقيق مسعاه والمتمثل في التحرير التام للمبادلات التجارية فيما بين بلدان المنطقة وإقامة السوق المشتركة قبل سنة 2000. وعلى اعتبار الاتحاد المغاربي يركز على آلية السوق كمبدأ لتحقيق التكامل الاقتصادي، سنحاول خلال هذا الجزء من الورقة البحثية استشراف آفاق الأمن الغذائي في حال تحقيق أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي المغاربي[35]، وذلك باستشراف نتائج هذا التكامل على المبادلات التجارية البينية في المجال الغذائي خلال سنة 2016، وذلك وفق المراحل التي تم تحديدها من قبل الاتحاد منطقة التبادل الحر، وحدة جمركية سوق مشتركة.

5-1- إنشاء منطقة تجارة حرة : التجارة الحرة تعتبر ابسط شكل من أشكال التكامل الاقتصادي حيث يتم في هذه المرحلة إلغاء القيود بين دول الأعضاء لكن مع احتفاظ كل طرف بسياسته الجمركية إزاء الأطراف الخارجية، ويمكن القول أن التأثيرات التي تنتج خلال هذه المرحلة، أي عند حذف آليات الحماية على المبادلات الزراعية المغاربية البينية تتمثل فيما يلي [36]:

- التأثير المباشر على الصادرات والواردات الزراعية المغاربية البينية الحالية ؛

[34] صبيحة بخوش، 2011، ص367.
[35] بن خزناجي أمينة، 2013، مرجع سابق، ص127.
[36] بن خزناجي أمينة، 2013، مرجع سابق، ص128 .

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

- تحويل تدفقات باق بلدان العالم في اتجاه البلدان المغاربية : إذ أن جزء من السلع التي تقوم باستيرادها حاليا إحدى البلدان المغاربية من باق بلدان العالم يمكن أن يحقق أكثر الطلب عليها بواسطة الصادرات المغاربية، وهذا من شأنه أن يرفع أكثر حجم المبادلات داخل المنطقة ؛
- في إطار التبادل الحر فالسلع التي يتم تلبية طلبها الحالي جزئيا بواسطة البلدان المغاربية سيتم كذلك تلبية كل الطلبات الإضافية بشأنها من قبل البلدان المغاربية المنتجة لها.

لدراسة تأثير منطقة التجارة الحرة على مبادلات التجارية الزراعية البينية المنطقة سنقوم بتقسيم تأثيرها إلى سيناريوهين : تفكيك الحواجز الجمركية، تفكيك الحواجز الجمركية والغير جمركية.

أ- التأثير على الصادرات الزراعية المغاربية : كما أشرنا سابقا يتمثل تأثير إنشاء منطقة حرة من خلال إجراءين هامين :

تفكيك الحواجز الجمركية فقط : إن حذف الحواجز الجمركية بين البلدان المغاربية بإمكانه زيادة الصادرات البينية الإجمالي بنسبة 6%[37]، وهذه الزيادة تشمل كل البلدان الأعضاء لكن ليس بنفس الأهمية من بلد إلى آخر، أما بالنسبة لصادرات المنتجات الزراعية البينية فحذف الحواجز يؤدي إلى نموها بمعدل 11.41%، إذ أنه ينتقل متوسط الصادرات المغاربية البينية للفترة (2014-2016) من 633.851 دولار أمريكي إلى غاية 706.173 مليون دولار أمريكي حيث تستفيد المنتجات الزراعية المغربية أكثر من غيرها من هذا التحرير بـ+16.4%، وتأتي المنتجات الموريتانية والجزائرية بنمو يقدر بـ14.29% و11.83% على التوالي بينما تنمو الصادرات الزراعية التونسية بـ10.45%، في حين أن نصيب الصادرات الزراعية الليبية هو +4.07% .

الجدول رقم 4 : تأثير تفكيك الحواجز الجمركية على الصادرات الزراعية البينية المغاربية

البلد / البيان		الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	تونس	البلدان المغاربية
المنتجات الزراعية (مليون دولار أمريكي)	بوجود الحواجز (2014-2016)	60.50	11.63	51.96	5.61	409.22	633.85
	بدون حواجز جمركية	67.66	16.36	60.48	6.40	451.98	706.17
معدل التغيير(%)		11.83	4.07	16.4	14.29	10.45	11.41

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على :

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017، ص(323-563) ؛

[37] لويس بيرجر ساس، 2009، **تقرير نهائي حول الإمكانات والعائدات المُنجرة عن الإندماج الاقتصادي المغاربي**، الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي، إيدياكونسلت، مصر، مارس، ص 8.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

- لويس بيرجر ساس، **تقرير نهائي حول الإمكانات والعائدات المُنجزة عن الإندماج الاقتصادي المغاربي**، الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي، إيدياكونسلت، مصر، مارس، 2009 ، ص 10.

- **تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية** : عندما تقوم البلدان المغاربية بتفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية يصبح التأثير على الصادرات أكثر أهمية، حيث ترتفع الصادرات البينية المغاربية بحوالي 14%[38]، في حين يُترجم هذا التفكيك بقفزة بحوالي 30% لقيمة الصادرات المغاربية البينية من السلع الزراعية، والزيادة تكون مهمة بالنسبة لكافة البلدان المغاربية، حيث تبلغ الزيادة في المغرب ما نسبته 37.3%، لتليها موريتانيا بنسبة 35.71% مقارنة بـ 14.29% عند القيام بنزع الحواجز الجمركية فقط، ثم تليها كلا من تونس والجزائر بنسبتي 29.99%، 21.75% على التوالي، أما بالنسبة لليبيا فتبقى مبادلاتها الزراعية البينية الأضعف بنسبة 10.64%.

الجدول رقم 5: تأثير تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية على الصادرات البينية المغاربية من السلع الزراعية (سنة 2016)

البيان		الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	تونس	البلدان المغاربية
المنتجات الزراعي (مليون دولار أمريكي)	بوجود الحواجز	60.50	11.63	51.96	5.61	409.22	633.85
	بدون الحواجز	73.66	12.87	71.34	7.61	531.94	826.86
معدل التغير (%)		21.75	10.64	37.30	35.71	29.99	30.45

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على :

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017، ص(323-563) ؛
- لويس بيرجر ساس، 2009، ص 14.

ب- التأثير على الواردات الزراعية البينية المغاربية : بعدما عرفنا تأثير منطقة التجارة الحرة، من خلال تفكيك الحواجز الجمركية، والحواجز الجمركية والغير جمركية على الصادرات الغذائية الزراعية البينية سنحاول فيما يلي معرفة تأثيرها على الواردات الزراعية المغاربية البينية.

- **تفكيك الحواجز الجمركية** : عندما يتم تفكيك كل الحواجز الجمركية فإن الواردات المغاربية البينية الإجمالية تزداد بحوالي 6.50%[39]، أما بالنسبة للواردات الزراعية البينية فتبلغ نسبة الزيادة بما نسبة 12.35%.

- **تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية** : مثلما هو الحال بالنسبة للصادرات فإن تأثير حذف كل الحواجز على الواردات المغاربية البينية

الإجمالية يكون أكبر بالمقارنة مع حذف الحواجز الجمركية فقط وذلك بمعدل 13.52%[40]، أما الواردات الزراعية المغاربية البينية فإنها هي الأخرى تعرف نسبة زيادة معتبرة تتجاوز30%.

تغير اتجاه الواردات الغذائية إلى الواردات البينية من شأنه تقليل التبعية والمخاطر التي تنجر عنها، خاصة بالنسبة البلدان المغاربية التي تتميز اقتصادياتها بقلة التنوع والتي ستعرف وارداتها الغذائية البينية ارتفاعا معتبرا، والمتمثلة أساسا في الجزائر وليبيا وموريتانيا، وكذلك

[38] لويس بيرجر ساس، 2009، مرجع سابق،ص14.
[39] لويس بيرجر ساس، 2009، مرجع سابق، ص18.
[40] لويس بيرجر ساس، 2009، مرجع سابق، ص19.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

بالنسبة لتونس والمغرب اللتان عند إلغاء كافة الحواجز فإن وارداتهما الزراعية المغاربية تتوسع بصفة خاصة بشكل مهم جدا، وهذا ما ينعكس على إجمالي الواردات المغاربية البينية بصفة عامة مقارنة بغيرها، مثلما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 6 : تأثير تفكيك الحواجز على إجمالي الواردات المغاربية حسب البلد

الوحدة: مليون دولار أمريكي

معدل التغيير (%)	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	تونس
بدون حواجز جمركية	84.44	192.88	81.59	22.8	43.34
بدون حواجز جمركية وغير جمركية	16.09	14.69	9.97	17.5	12.88

المصدر : لويس بيرجر ساس، 2009،مرجع سابق، ص 18- 19.

رفع الحواجز على الواردات المغاربية البينية سيؤدي إلى رفع نسبة نمو الواردات المغاربية البينية مقارنة بالواردات الإجمالية، وهذا ما ينعكس إيجابا على وزن الواردات الزراعية البينية في سلة الواردات الزراعية الإجمالية، مما يؤدي لتقليل من المخاطر التي تنتج عن اعتماد هذه البلدان على الأسواق الأجنبية، خاصة بالنسبة للبلدان التي لها اقتصادات أقل تنوعا والتي أشرنا لها سابقا (الجزائر، ليبيا وموريتانيا).

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن رفع الحواجز على الواردات المغاربية البينية، واعتماد سياسات مختلفة اتجاه الواردات من باق البلدان، يؤدي إلى اختلال وتباين في الأسعار هذا ما يخدم بعض الدول على حساب الدول الأخرى، لذا سنحاول خلال ما يلي معرفة أثر رفع الحواجز، وتنسيق السياسة التجارية على التبادلات الغذائية المغاربية البينية في إطار ما يعرف بمرحلة الوحدة الجمركية.

5-2- الوحدة الجمركية: في هذه المرحلة إضافة إلى إلغاء الحواجز على المبادلات المغاربية البينية فإنه يتم إتباع سياسة جمركية موحدة إزاء الأطراف الخارجية، وبالتالي يستوجب معرفة التعريفة الخارجية الموحدة، والتي يمكن اتخاذها مناسبة للتعريفة الدنيا المطبقة من طرف البلدان المغاربية، حيث أن هذا الخيار بإمكانه أن يجعل الاقتصاديات المغاربية أكثر تنافسية[41]، أما إذا تم اعتماد الحد الأقصى المعمول به من طرف بلدان الاتحاد المغاربي فإن النتائج تكون مماثلة للسيناريو المتوقع في حالة التبادل الحر، لذا سيتم الاعتماد على أدنى تعريفة جمركية. تتجلى أهم التأثيرات على الصادرات والواردات الزراعية المغاربية البينية التي يمكن أن تحدث نتيجة لتفكيك الحواجز وتطبيق التعريفة الجمركية موحدة بين البلدان المغاربية فيما يلي :

أ. **التأثير على الصادرات** : ترتفع الصادرات المغاربية البينية بـ 8%[42] تقريبا في حالة الوحدة الجمركية، مقابل 14% في مرحلة التبادل الحر، بينما يكون التأثير على الصادرات البينية للمنتجات الزراعية لإجمالي البلدان المغاربية حسب الجدول رقم (22)، بارتفاعها بنسبة 13.57%، وهي نسبة أقل من نسبة الزيادة التي تعرفها الصادرات المغاربية البينية خلال السيناريو الأول أي في حالة التبادل الحر، والتي تجاوزت 30% عند

إزالة الحواجز الجمركية والغير جمركية.

[41] لويس بيرجر ساس، 2009،مرجع سابق، ص 21.

[42] لويس بيرجر ساس، 2009، ص 22.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

الجدول رقم 7: تأثير الوحدة الجمركية على الصادرات البينية المغاربية للمنتجات الزراعية

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان		الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	تونس	البلدان المغاربية
المنتجات الزراعية (مليون دولار أمريكي)	بدون وحدة جمركية	60.50	11.63	51.96	5.61	409.22	633.85
	بوجود وحدة جمركية	69.03	19.38	61.78	6.55	461.97	721
معدل التغيير(%)		14.10	6.66	18.91	16.57	12.89	13.57

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، ص(397-430).
- لويس بيرجر ساس، 2009، ص 24.

كما أشرنا سابقا فإنه خلال هذا السيناريو، الصادرات من المنتجات الزراعية البينية المغاربية تعرف نموا لكن ليس بنفس المستوى الذي عرفته في حالة منطقة التبادل الحر؛

ب. **التأثير على الواردات** : رغم أن التأثير على الواردات المغاربية البينية تتجاوز 14% على المستوى المغاربي والنسب التالية : 20% لموريتانيا، 17% للجزائر، 15% لليبيا، 13.7% للمغرب و10% لتونس على المستوى القطري[43] ؛ فإنه يمكن القول أن الفائدة تكاد أن تكون منعدمة نظرا للتكلفة الإضافية التي يمكن أن تكون نتيجة لانخفاض الصادرات.

مما سبق يمكن القول أن التأثير على المبادلات المغاربية البينية بصفة عامة، والمبادلات الغذائية بصفة خاصة، خلال هذا السيناريو أقل مما كان عليه خلال السيناريو السابق (منطقة التبادل الحر) ؛ ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن اعتماد تعريفة موحدة موافقة لأقل تعريفة مطبقة داخل المنطقة من شأنه أن يشجع على دخول منتجات متأتية من بلدان أخرى من خارج المنطقة، لذا لابد من خلال هذه المرحلة[44] :

- التنسيق الجزئي والتدريجي للسياسات الجمركية، كما يمكن وتوفير معاملة تفضيلية للمنتجات وفقا لحساسية؛
- اقتصادات البلدان لها، أي لابد عند تنسيق السياسات الجمركية مراعاة خصوصيات المنتجات والبلدان، كما يمكن كذلك اعتماد تعريفة جمركية خارجية موحدة أكبر من تلك المعتمدة خلال الدراسة.

5-3 السّوق المشتركة: إن إنشاء سوق مغاربية مشتركة يعني اندماج الأربع أسواق التالية : السلع، الخدمات، رؤوس الأموال والعمل بالإضافة إلى توحيد الحواجز التجارية تُجاه بقية بلدان العالم، بمعنى أدق إضافة إلى المرحلتين السابقتين يتم تحرير حركة عناصر الإنتاج،

[43] لويس بيرجر ساس، 2009، مرجع سابق، ص 25.
[44] بن خزناجي أمينة، 2013، مرجع سابق، ص 134.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

أي أن تأثير السوق المشتركة يكون مساويا ل [45]: **التأثيرات على الصادرات والواردات الناتجة عن حذف الحواجز الجمركية والغير جمركية + تطبيق تعريفة جمركية موحدة + التأثير الناتج عن تنقل عوامل الإنتاج.**

أ. **التأثير على الصادرات :** تُحسن السوق المشتركة كثيرا الصادرات المغاربية البينية إذ ترتفع بنسبة 20%[46]، بينما تستفيد الصادرات من المنتجات الزراعية من نمو يتجاوز43%، كما هو موضح في الجدول أسفله ؛ حيث يتضح لنا أن المنتجات الزراعية الموريتانية تستفيد أكثر من غيرها من إنشاء سوق مشتركة، وتأتي من بعدها تونس فالمغرب ثم الجزائر فليبيا.

الجدول رقم 8: تأثير السوق المشتركة على الصادرات الزراعية البينية المغاربية (2016)

البيان		الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	تونس	البلدان المغاربية
المنتجات الزراعية (ألف دولار أمريكي)	بدون سوق مشتركة	60.5	11.63	51.96	5.61	409.22	633.85
	بوجود سوق مشتركة دون توحيد التعريفة الخارجية	79.29	13.27	74.41	10.82	587.93	908.12
معدل التغير(%)		31.06	14.15	43.21	92.86	43.67	43.27

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على :

- لويس بيرجر ساس، 2009 ، مرجع سابق .
- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2016، ص(397-430) .

ب. **التأثير على الواردات :** إن إنشاء سوق مشتركة ستؤدي إلى زيادة كبيرة في الواردات المغاربية البينية على مستوى المغرب العربي بنسبة حوالي 17% [47]، وهذا ما ينعكس إيجابا على وزن الصادرات الغذائية المغاربية البينية بالنسبة للصادرات الغذائية المغاربية الإجمالية.

خلال هذا السيناريو فالبلدان المغاربية ستحقق نتائج مهمة في سبيل تحقيق أمنها الغذائي لدرجة تحقيقها لاكتفائها الغذائي الذاتي، وهذا ما يوضحه تطور المبادلات الغذائية المغاربية البينة في إطار هذا السيناريو.

من خلال ما سبق يمكن القول أنه مهما يكن السيناريو الممكن احتمال حدوثه، فإن التكامل بين البلدان المغاربية يكون مفيدا وإيجابيا لها جميعا، فالأشكال الثلاثة تبين أن هناك تأثيرا إيجابيا لا يستهان به على المبادلات الغذائية المغاربية وهذا ما من شأنه المساهمة في تحقيق مستوى من الأمن الغذائي على فترات زمنية طويلة لاحقا.

فبالنسبة لمرحلة منطقة التبادل الحر(التجارة الحرة) فإن التبادلات التجارية الزراعية البينية ستعرف انتعاشا أكثر وهذا بسبب ضعف التبادل التجاري الحالي نتيجة للنزعات الحمائية البينية هذا ما يؤدي إلى ضمان تحقيق اكتفاء غذائي ذاتي من السلع التي تتميز أساسا بعض البلدان المغاربية بتحقيق فائض فيها (الفواكه- الخضروات الأسماك)، وهنا تجدر الإشارة إلى أن البلدان المغاربية وخاصة

[45] بن خزناجي أمينة، 2013، مرجع سابق ، ص 135.
[46] لويس بيرجر ساس، 2009مرجع سابق، ص 28.
[47] لويس بيرجر ساس، 2009، مرجع سابق، ص 34

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

موريتانيا تحوي على مخزون استراتيجي مهم من الأسماك بإمكانه تحقيق اكتفاء ذاتي لكافة البلدان المغاربية، والتصدير إلى الخارج مما يساهم في تحقيق فائض من العملة، وبالتالي تقليل مستوى العجز من المنتجات التي تعاني العجز منها (الحبوب اللحوم البقوليات) ؛ هذا ما يؤدي إلى تحسين مستوى الميزان التجاري الغذائي المغاربي، وتقليل حجم الفجوة الغذائية، مما يساهم في الرفع من مستوى الأمن الغذائي في المنطقة.

أما بالنسبة لمرحلة الاتحاد الجمركي فعادة ما تؤدي إلى :

- توسيع رقعة السوق بالنسبة للمنتجات والبضائع الزراعية للبلدان الأعضاء في الإتحاد ؛
- المساعدة على تقسيم وتخصيص العمل على أساس الميزة النسبية لكل بلد هذا ما يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للبلدان المغاربية.

لكن عند تطبيقها على التبادلات الغذائية المغاربية البينية نجد أن صادرات السلع في هذه المرحلة سواء على المستوى الكلي أو القطري تحقق مستوى أقل مما هو في حال منطقة التبادل الحر حتى بالنسبة لارتفاع الواردات فإنه غير كاف لتعويض انخفاض الصادرات، وبالتالي يمكن القول أن تأثير الوحدة الجمركية على الصادرات الزراعية المغاربية البينية أقل أهمية عن مما ينتج عن إنشاء منطقة التبادل الحر، وبالتالي فإنه يبدو أنه من المستحسن تفادي الوحدة الجمركية وذلك لتجنب انخفاض المزايا التي يمكن تحقيقها نتيجة إنشاء منطقة التبادل الحر، أو تحرير المبادلات البينية وحذف الحواجز الجمركية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنتجات والبلدان، عند توحيد التعريفة الجمركية.

أما بالنسبة للسيناريو المحتمل نتيجة لتطبيق مرحلة السوق المشتركة فكما أشرنا سابقا فإنه يمكن القول أن هذه المرحلة من التكامل في إمكانها تحقيق نتائج جد معتبرة في تحسين من المبادلات التجارية الغذائية البينية المغاربية والتي وصلت في أحسن السيناريوهات إلى ما نسبته 43.29%. هذا ما يؤدي من خلال التعاون في تعزيز المنتجات التي يمكن أن تحقق فيها فائض والقيام بتصديرها إضافة إلى تحسين مستوى الإنتاج من السلع التي تعاني من العجز فيها هذا ما يساهم في تحقيق اكتفاء غذائي على المدى الطويل يضمن أمن غذائي مستدام.

خاتمة:

في الختام ما يمكن قوله أن البلدان المغاربية في أشد الحاجة إلى تحقيق اكتفاء غذائي ثابت ومستدام من أغلب السلع، خاصة التي بإمكانها إنتاجها والتي تتميز بتحقيق الفائض فيها، والعمل على تصديرها، مما يؤدي إلى تدعيم قدرتها التفاوضية في اقتناء السلع التي يمكن أن تعرف المنطقة عجزا منها، وبالتالي تجنب المخاطر التي يمكن أن تحدث نتيجة للتقلبات البيئة الدولية المضطربة،خاصة ما عرفه العالم بصفة عامة والمنطقة على وجه الخصوص كالأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها ليبيا والتي أثرت على وضعها الاقتصادي والاجتماعي ما أدى إلى لجوءها إلى المساعدات الأجنبية ، وكذلك الأزمة الصحية التي اجتاحت المنطقة شأنها شأن باق دول العالم نتيجة الفيروس (كوفيد 19) وما تبعه من أزمات اقتصادية أثرت بشكل أو بأخر على المنطقة ، خاصة بعد تراجع أهم المداخيل الأساسية لهذه البلدان كتراجع أسعار النفط والذي يعتبر ريعه أهم المداخيل للجزائر وليبيا، وتراجع المداخيل السياحية لكل من تونس والمغرب، وارتفاع أسعار الغذاء العالمي تهدد بشكل أو بأخر الأمن الغذائي المغاربي لذا بات التكافل والتكامل ضرورة حتمية للخروج من الأزمة.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

التوصيات :

- لابد من تجاوز الخلافات السياسية والسعي نحو تنسيق الجهود من أجل إعادة إحياء الاتحاد، والمضي في تنفيذ الاتفاقيات المشتركة.
- لابد من تضافر الجهود والسعي نحو دعم الحل السلمي، لحل النزاع في ليبيا وإمدادها بالمساعدات لتجنب التدخل الأجنبي.
- لابد من بعث الثقة في المصرف المغاربي وذلك لأجل تعبئة المدخرات، والعمل على إعادة بعث مشاريع في المناطق المتضررة.
- لابد من تنسيق الجهود في المجال الزراعي، وذلك بالاستغلال المشترك لإمكانيات وإعطاء الأولوية للاستثمار في القطاع الزراعي لتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي للغذاء في المنطقة، خاصة وأن الأزمة الأخيرة أثبتت مدى هشاشة الاقتصاد العالمي بالتالي حتمية الاعتماد على الموارد الداخلية والتكافل في المنطقة.
- لابد من توافر الإرادة السياسية والمجتمعية للدول المغاربية لوضع إستراتيجية مشتركة والسعي نحو المضي فيها وإنجاحها .

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

قائمة المراجع:

- بن خزناجي أمينة ، 2013، **دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي**، مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر.
- تأسيس اتحاد المغرب العربي ودورات القمة، الموقع *www.maghrebarabe.org*.
- حربي موسى عريقات، 2000، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة**، بحوث اقتصادية عربية، بيروت، لبنان، العدد 20.
- الحفار نهايت ياسين، فضاء الغذاء والأمن الغذائي في الوطن العربي، دار المعجم، دمشق، سوريا، 1994.
- صبيحة بخوش، 2011، **اتحاد المغرب العربي (بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989–2007)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن
- صديق الطيب منير، **المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي**، الندوة العلمية "قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض– السعودية، مركز الدراسات والبحوث، السعودية، يومي 26 و2008/11/27.
- لجنة الأمن الغذائي العالمي، الإطار الاستراتيجي العالمي، النسخة الخامسة، 2016.
- لويس بيرجر ساس، 2009، **تقرير نهائي حول الإمكانات والعائدات المُنجرة عن الإندماج الاقتصادي المغاربي**، الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي، إيدياكونسلت، مصر.
- محمد بو طالب وآخرون، 2005، **جغرافية الجزائر والمغرب العربي**، الديوان الوطني للمطبوعات الدراسية، الجزائر.
- محمد عباس محرزي، 2005، **نحو تنسيق ضريبي في إطار تكامل اقتصادي مغاربي**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- محمد لبيب شقير، 1986، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها**، الجزء الثاني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- مختار نواصري، 2003، **واقع وأبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، **حالة الأغذية والزراعة 2005: التجارة الزراعية والفقر هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء؟**، روما، إيطاليا، 2005.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، حالة أسواق السلع الزراعية التجارة والأمن الغذائي: تحقيق توازن أفضل بين الأولويات الوطنية والصالح العام 2015–2016، روما، ايطاليا، 2015.
- *English Dictionary, **Definition of food security**, noun from the Cambridge Business, Cambridge University Press, England, 2006 .*
- *Habib El Malki, 1988, **Le Maghreb Economique Entre le Possible et le réalisable " Le grand Maghreb "**, édition Econmica, Paris, France.*

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology